

Distr.: General
24 May 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

الدورة الستون

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت**

البند ٤١ من جدول الأعمال المؤقت*

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس والسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام***

في قراره ٥٩/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين، عن طريق المجلس، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. كما طلبت الجمعية، في قرارها ٥٩/٢٥١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إليها في دورتها الستين. والتقرير المرفق، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) مقدم استجابة لهذين القرارين.

* A/60/50 و Corr.1.

** E/2005/100.

*** استغرق إنجاز العمل فترة أطول من أجل إجراء مشاورات واسعة النطاق في إطار مختلف كيانات الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان. وعليه فقد تأخر التقرير المرفق بهذه المذكرة ١٢ يوماً من أجل تجهيزه.

المرفق

تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل*

موجز

ما زال احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية سببا في تفاقم حدة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي يكابدها الفلسطينيون. ففي معرض الرد على الهجمات الحقيقية أو المتصورة من جانب العناصر الفلسطينية المسلحة، يواصل الجيش الإسرائيلي اللجوء إلى عمليات الاحتجاز التعسفي وهدم المنازل وفرض قيود قاسية على الحركة واتباع سياسات الإغلاق.

وما زالت المؤشرات الاقتصادية توضح اتجاهات سلبية: بطالة مرتفعة ومزيد من الاعتماد على المعونات الغذائية وخسائر لا توصف ناجمة عن التدمير الفعلي للمنازل الفلسطينية والمباني العامة والأصول الزراعية والبنى الأساسية والممتلكات الخاصة. وهذه الحالة أدت إلى مفارقة الفقر الذي أدى لتحويل أكثر من ٢,٢ مليون فلسطيني إلى فقراء.

كما تسارعت خلال عام ٢٠٠٤ وتيرة ما قامت به إسرائيل من مصادرة أراضي الفلسطينيين ومواردهم المائية من أجل المستوطنات مع إنشاء الجدار العازل في الضفة الغربية. ويتحمل اللاجئون والنساء والأطفال عبئا فادحا نتيجة هذه التدابير، كما أصاب سوء التغذية وغيره من المشاكل الصحية عددا متزايدا من الفلسطينيين في وقت تقلصت فيه سبل وصولهم إلى الخدمات التي تدعو الحاجة إليها. وما يزيد على نسبة ٦٠ في المائة من الأطفال دون الثانية من العمر، إضافة إلى ٣٦ في المائة من الحوامل وأكثر من ٤٣ في المائة من

* تود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تنوه مع التقدير بالمساهمات الموضوعية المقدمة من جانب كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

الأمهات المرضعات في قطاع غزة مصابون بمرض فقر الدم الأنيميا. كما أن ما يقدر بنسبة ٣٨ في المائة من السكان الفلسطينيين يعانون من عدم الأمن الغذائي فيما تعوق القيود الإسرائيلية بانتظام تقديم الخدمات الإنسانية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

من ناحية أخرى فالمستوطنات الإسرائيلية وعمليات مصادرة الأراضي وإقامة جدار عازل في الأرض الفلسطينية المحتلة تتناقض مع اتفاقية جنيف وغيرها من قواعد القانون الدولي، وتؤدي إلى عزل القدس الشرقية المحتلة وفصم شطري الضفة الغربية وانكماش الحياة الاقتصادية والاجتماعية المعتادة ومواصلة إذكاء وقود الصراع. وفي عام ٢٠٠٤ زاد عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ١٧٩ ٢٥٠ نسمة وتلك زيادة بنسبة ٦ في المائة عن عام ٢٠٠٣.

وما زالت المستوطنات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان السورية المحتلة التي يسكنها ما يقدر بنحو ٢٠ ٠٠٠ من المستوطنين الإسرائيليين في حال من التوسع بغير توقف. هذا فضلا عن قصور الفرص المتاحة أمام وصول السكان العرب في مرتفعات الجولان السورية المحتلة إلى الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية.

أولا - مقدمة

١ - في قراره ٥٤/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أهمية إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ و ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ و ١٥١٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ و ١٥٤٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤ وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام فضلا عن الامتنال للاتفاقات المبرمة بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني. وفي القرار نفسه أعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التأكيد على انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩^(١) على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وشدد على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وضمان حرية انتقال الأشخاص والبضائع في هذه الأرض، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على الدخول إلى القدس الشرقية والخروج منها، وحرية الانتقال إلى العالم الخارجي ومنه. كما أكد من جديد الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل في جميع مواردهم الطبيعية والاقتصادية طالبا من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عدم استغلال هذه الموارد أو تعريضها للخطر أو التسبب في فقدانها أو نفاذها. كما أكد من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، غير شرعية وتشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا عن تنفيذ القرار.

٢ - وفي قرارها ٢٥١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أكدت الجمعية العامة من جديد ما للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل من حقوق غير قابلة للتصرف على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه، وأهابت بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ألا تستغل الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، أو تلحق الضرر بها أو تتسبب في ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر. وفي نفس القرار أشارت الجمعية العامة إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة" كما أشارت إلى قرارها ES-10/15 المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

وأعربت الجمعية عن إدراكها للأثر الضار في الموارد الطبيعية الفلسطينية الناجم عن تشييد إسرائيل للجدار بصورة غير قانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحوّلها، ولأثره الخطير في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. كما اعترفت الجمعية بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالتعويض نتيجة لاستغلال موارده الطبيعية أو إلحاق الضرر بها أو ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر بأي شكل من الأشكال، معربة كذلك عن الأمل في أن تعالج هذه المسألة في إطار مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إليها في دورتها الستين.

ثانياً – الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس

الوفيات والإصابات

٣ - في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، سُجِّلَت حالات وفاة ٨٦٩ فلسطينياً وإصابة ٣٩٧٥ من الفلسطينيين وبلغ المجموع التراكمي لوفيات وإصابات الفلسطينيين منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ما يقدر بـ ٣٤٩٧ حالة و ٢٨٣٢١ حالة على التوالي^(٢). وكانت نسبة ٧٠ في المائة من الضحايا الفلسطينيين منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ من المدنيين. وفضلاً عن المقاتلين الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم أو أصيبوا بجراح، فإن الإصابات التي وقعت بين المدنيين جاءت أساساً من جراء استعمال القوة بشكل غير متناسب من جانب الجيش الإسرائيلي^(٣).

٤ - وكان ٤١ من حالات الوفاة و ٣٢ من الإصابات بين شهري آذار/مارس و كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من تلاميذ وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أنروا) بل وقعت حالتا وفاة عندما كان التلميذان داخل حجرة الدراسة لكل منهما^(٤). وكما وصل المجموع التراكمي للوفيات بين الأطفال الفلسطينيين من أيلول/سبتمبر وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ٧٧٥ حالة وقد أصيب أكثر من ١٢٠٠٠ طفل فلسطيني منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠^(٥).

٥ - وفيما يتمثل الغرض من هذا التقرير في وصف انعكاسات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، فمن المهم إيضاح أنه بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ قُتل ١٠٣٠ إسرائيلياً وجُرح منهم ٩٦٤ نتيجة الصراع. ومن أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وقعت ١٠٤ من حالات وفاة الأطفال الإسرائيليين^(٦).

٦ - وقد دأب الأمين العام على أن يؤكد أن العنف لا يمكن أن يوصل إلى حل للصراع، وأن المفاوضات هي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يحقق السلام. وكما ناشد الأمين العام في مناسبات شتى كلا الجانبين أن يمارسا أقصى قدر من ضبط النفس والشعور بالمسؤولية مؤكدا من جديد موقفه الدائم ومعارضته الشديدة إزاء جميع الهجمات الإرهابية من أي جانب كانت^(٦).

عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية

٧ - يقدر بأن هناك عددا يبلغ ٦٠٠ ٧ فلسطيني ما زالوا رهن السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية^(٧). وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ كان هناك ٨٤٨ فلسطينيا قيد الاحتجاز الإداري دون توجيه أي تهمة إليهم أو اتخاذ أي إجراء قضائي بحقهم^(٨).

٨ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، كان رهن الاحتجاز الإسرائيلي عدد لا يقل عن ٢٥٩ من الأطفال الفلسطينيين^(٩). وقد ألقت السلطات الإسرائيلية القبض على نحو ٢ ٥٠٠ طفل فلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(١٠) واحتجزتهم فترات طويلة وحرمتهم من أي اتصال مع محام أو مع أقاربهم خلال فترات الاستجواب^(١١). وقد سقط نحو ٣٠ من الأطفال الفلسطينيين المسجونين في إسرائيل فريسة المرض دون أن يلقوا علاجاً كافياً حتى أن ٤١،٦ في المائة من الأمراض التي أصيبوا بها جاءت بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة اعتقالهم^(١٢).

تدمير الممتلكات

٩ - يعد هدم المنازل من بين أشد الممارسات الإسرائيلية تدميراً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. ويشجع إجراء عمليات الهدم ليلاً دون أن يتلقى سكان المنازل سوى إنذار قبل دقائق من تنفيذها لكي ينقلوا متعلقاتهم^(١٣).

١٠ - وبين ١ آذار/مارس ٢٠٠٤ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ قام الجيش الإسرائيلي بتدمير ٦٣٠ منزلاً على الأقل من منازل الفلسطينيين في الضفة الغربية وكان منها ٢٩ من ملاجئ اللاجئين. وعلى مدار عام ٢٠٠٤ قامت السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة بدم ١١٥ من المباني السكنية الفلسطينية بما في ذلك ما يزيد على ١٧٠ وحدة سكنية^(١٤). وفي عام ٢٠٠٤ دمر الجيش الإسرائيلي ٤٤٣ ١ منزلاً فكان أن تضرر من جراء ذلك نحو ٤٨١ ١٤ شخصاً في قطاع غزة^(١٥). وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٤ دأب الجيش الإسرائيلي على هدم ما متوسطه شهرياً ١٢٠ من المباني السكنية في الضفة الغربية و ٧٧ منزلاً في رفح جنوبي قطاع غزة^(١٦).

١١ - ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ دمر الجيش الإسرائيلي أكثر من ٢ ٩٩٠ من الملاجئ في قطاع غزة كانت تتخذ منازل لعدد يبلغ ٢٨ ٥٠٠ نسمة^(٤) كما هدم أو أُلِف أكثر من ١٢ ٠٠٠ منزل في الضفة الغربية^(٢).

١٢ - ومن أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، اقتلع الجيش الإسرائيلي أكثر من ١ ٣٥٢ ٠٠٠ من أشجار الفواكه المثمرة^(٥) وهذه الخسائر الفادحة سوف تستغرق معالجتها سنوات حيث تتطلب شجرة الفاكهة ما بين خمس إلى سبع سنوات من الاستزراع المتصل قبل أن تُدر أي دخل منها^(٦).

١٣ - وفي أنحاء قطاع غزة، زادت عمليات تجريف الأراضي في عام ٢٠٠٤ حيث تعرّض للتدمير في السنوات الأربع الأخيرة أكثر من ٥٠ في المائة من الأراضي الزراعية في بيت حانون بقطاع غزة التي تضم أساساً أشجار الموالح والزيتون. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤ قام الجيش الإسرائيلي بتجريف ٢٨٩ من هكتارات الأراضي في نفس المنطقة خلال عملية عسكرية^(٧).

١٤ - كما قامت الأجهزة العسكرية الإسرائيلية، مزودة بالمعدات وبالجنود بتدمير أو إتلاف الهياكل الأساسية الفلسطينية الخاصة والعامة على السواء. ويشهد الدمار الذي لحق مخيم تل السلطان والبرازيل باستخدام إسرائيل للجرافات لتكسير الطرق وإتلاف ما تضمه من شبكات للمياه والصرف الصحي مما يؤدي كذلك إلى خطر محقق بالصحة العامة في مجتمعات مستضعفة أصلاً كما دمر الجيش الإسرائيلي نسبة ٥١,٢ في المائة من طُرقات رفع بنفس الطريقة^(٨).

١٥ - وتُقدر الحسابات المتحفظة للكلفة الإجمالية لمجموع الدمار الفعلي الذي لحق بالمساكن والمصانع والهياكل الأساسية والأراضي من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بنحو ٢,٢ بليون دولار أو ما يقارب ١٩ في المائة من الأرصدة الرأسمالية الفلسطينية المقدرة. وفضلاً عما تبع ذلك من عمليات مدماهة فقد خسر الاقتصاد الذي مزقته الحرب في الأراضي المحتلة نحو خمس قاعدته الاقتصادية^(٩).

١٦ - وخلال عملياته العسكرية في قطاع غزة استهدف الجيش الإسرائيلي المصانع والورش الفلسطينية في ظل هدف معلن يتمثل في تدمير إمكانيات صنع الصواريخ المحلية. ومع ذلك فقد أدى هذا العمل إلى دمار وإتلاف جسيم للمشاريع المدنية والخاصة التي لا غنى عنها للحياة الاقتصادية للمجتمع. وجاءت عملية "الدرع المتقدم" شاهداً على هذا النمط حيث دمر الجيش أو أُلِف ٢٢ من المرافق الصناعية^(١٠).

القيود المفروضة على الحركة وسياسات الإغلاق

١٧ - يؤدي تقييد حركة البضائع والأشخاص إلى مُفاقمة الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث يزيد من البطالة والفقر ويحول دون تقديم الرعاية الصحية ويُعوق التعليم بل يؤدي بصفة عامة إلى إذلال الشعب الفلسطيني سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي. وقد استمرت القيود المفروضة على تنقل الأشخاص وحركة البضائع في عام ٢٠٠٤ بل أصبحت أكثر شدة في قطاع غزة الذي ما زال مقسماً إلى ثلاثة أجزاء حيث تأثر بالذات من جراء القيود المتعلقة بالتصاريح الجديدة مجتمعات معزولة بما في ذلك مناطق السيفافا والمعني والمواصي (خان يونس ورفح)^(٢١).

١٨ - وفي عام ٢٠٠٤ أغلقت نقطة تفتيش إيريز في شمال غزة بشكل كامل في وجه الفلسطينيين لمدة ١٧٩ يوماً وأُغلقت منطقة إيريز الصناعية لمدة ١٩٠ يوماً مع إغلاق نقطة تفتيش كارني (المعبر التجاري الرئيسي بين غزة وإسرائيل) لمدة ٤٧ يوماً. كما تم إغلاق النقطة جزئياً لمدة ١٨٨ يوماً وتم إغلاق تقاطع نت زارم ٤١ يوماً وقفل معبر سَوفَا جنوب غزة لمدة ٥٦ يوماً. وأُغلقت محطة رفح (المعبر الحدودي الوحيد بين قطاع غزة ومصر) لمدة ٦٦ يوماً كما تم إغلاقها جزئياً لمدة ١٨٢ يوماً (من ١٦ نيسان/أبريل إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، وأُغلق المعبر تماماً في وجه الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٣٥ عاماً. بينما ظل مطار غزة الدولي مغلقاً طوال الفترة بكاملها. وداخل قطاع غزة ظلت نقطة تفتيش جوش قطيف على الطريق الرئيسي الذي يربط الشمال بالجنوب مغلقة لمدة ٢٧ يوماً ثم تعرضت لإغلاق جزئي طوال الأيام المتبقية^(٢٢).

١٩ - وانخفض المتوسط الشهري لعدد العمال الذين دخلوا إلى إسرائيل وإلى منطقة إيريز الصناعية من غزة إلى ٢ ٩٦٠ عاملاً مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٦٩ في المائة عن المتوسط الشهري للعمال في عام ٢٠٠٣ الذي وصل إلى ٩ ٦٧٠ عاملاً^(٢٣).

٢٠ - كما انخفض حجم الصادرات من قطاع غزة عبر معبر كارني في عام ٢٠٠٤ بنسبة ٣٠ في المائة عن السنة السابقة. وانخفض حجم الصادرات المنقولة بالشاحنات من ٩٣٤ حمولة في الشهر في عام ٢٠٠٣ إلى ٦٥٥ حمولة في عام ٢٠٠٤. وارتفع حجم الواردات المنقولة بالشاحنات بنسبة ٥ في المائة من ٣ ٤٢٩ حمولة في الشهر في عام ٢٠٠٣ إلى ٣ ٥٨٩ حمولة في عام ٢٠٠٤. وفي آذار/مارس فرضت إسرائيل قيوداً جديدة على حجم السلع المنقولة عن طريق معبر كارني بخفض ارتفاع السلع المحملة على حزام سير الوصل عند نقطة التفتيش الأمني من ١,٧ متراً إلى ٧٠ سم. مما ساهم بدرجة كبيرة في تأخير مرور السلع عن طريق المعبر^(٢٤).

٢١ - وفي الضفة الغربية أدى ما يزيد على ٧٠٠ عائق مادي بما فيها نقاط التفتيش وأبراج المراقبة العسكرية والحواجز الخرسانية ومنافذ الطرق إلى إعاقة الحركة الداخلية. وكان الجيش الإسرائيلي قد أعلن في بداية عام ٢٠٠٤ أنه سوف يخفف من نظام الإغلاق في الضفة الغربية. وأزيل بعد ذلك نحو ٣٠ حاجزا من حواجز الطرق مما سهل حركة المركبات بين مناطق شمال وجنوب الضفة الغربية ولكن استمر الاستخدام "لنقاط التفتيش الطائفة" (٢٢).

٢٢ - وما زال حظر التجوال مفروضا على مدن الضفة الغربية. ففي الفترة بين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ و ٦ آذار/مارس ٢٠٠٥ خضعت الخليل لنحو ٨٢٨ ٥ ساعة من الحظر (٢٤٣ يوما) بينما شهدت نابلس وجنين ٨٠٨ ٤ ساعة حظر (٢٠٠ يوم) و ٧٦٦ ٣ ساعة (١٥٧) يوما على التوالي (٢٣).

المستوطنات الإسرائيلية

٢٣ - أدت المستوطنات الإسرائيلية التي يعتبرها المجتمع الدولي غير شرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى تفاقم الصراع مع ما ينجم عن ذلك من مضاعفات مدمرة على الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني.

٢٤ - ولقد ازداد عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة ٦ في المائة فارتفع من ٣٨١ ٢٣٦ مستوطنا في عام ٢٠٠٣ إلى ١٧٨ ٢٥٠ مستوطنا في عام ٢٠٠٤ (٢٤). ويبلغ العدد الإجمالي للمستوطنين الإسرائيليين في القدس الشرقية المحتلة نحو ١٨٠ ٠٠٠ مستوطن. وفي قطاع غزة يقطن ٦٩٣ ٨ مستوطنا ١٧ مستوطنة إسرائيلية يمثلون ١١ في المائة من الزيادة عن عام ٢٠٠٣ (٢٤).

٢٥ - كما أنشأت إسرائيل في عام ٢٠٠٤ مستوطنتين جديدتين في منطقة القدس الشرقية المحتلة: هما كيدمات زيون (٤٠٠ وحدة) ونوف زحاف (٥٥٠ وحدة). وكشفت الحكومة الإسرائيلية بعد ذلك في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ عن خطط لبناء جيقات يائيل غرب بيت جالا (بالضفة الغربية) وهو ما ينطوي على مصادرة ٤١١ هكتارا من الأراضي الفلسطينية. ويخطط للمستوطنة الجديدة كي تستوعب ٥٥ ٠٠٠ مستوطن في ١٣ ٥٠٠ وحدة سكنية (٢٥). وتدعم المنظمة الصهيونية العالمية أيضا بناء مستوطنات جديدة في وادي الأردن (٢٦).

٢٦ - وقد أحيت وزارة الإسكان والتشييد الإسرائيلية في عام ٢٠٠٤ خطة التوسع (E-1) لبناء ٤ ٠٠٠ وحدة لتربط مستوطنة معاليه أدوميم بالمستوطنات الأخرى في منطقة القدس مما يقسم الضفة الغربية إلى شطرين. ويجري بالفعل تشييد للطرق على نطاق واسع في تلك

المنطقة. وخصص وزير مالية إسرائيل ٤,٤ مليون دولار لهذا المشروع^(٢٧). وفي أواخر آب/أغسطس وافقت سلطات الأراضي الإسرائيلية على بناء ٧٦٧ وحدة أخرى من المستوطنات في منطقة القدس^(٢٨). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وافقت السلطات الإسرائيلية على بناء ٣ ٥٠٠ وحدة في المنطقة الواقعة بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس. ويهدف بناء هذه الوحدات إلى تشديد قبضة إسرائيل على الكتل الاستيطانية "وملاء" المناطق المغلقة بين الخط الأخضر والجدار الفاصل^(٢٩).

٢٧ - كما زاد في عام ٢٠٠٤ حجم المستوطنات الأربع في الضفة الغربية المدرجة في خطة إسرائيل لـ "فض الاشتباك" وتضاعف عدد سكان مستوطنة سانور إلى ما يقرب من ثلاثة أضعاف^(٣٠). وزاد أيضا حجم السكان في مستوطنات الضفة الغربية الأكبر وهي: موادين إيليت بنسبة ١٤ في المائة حيث بلغ إجمالي عدد السكان ٢٧ ٣٠٠ نسمة ومعاليه أدوميم بنسبة ٦ في المائة بإضافة ١ ٨٠٠ قادم جديد ليصل المجموع إلى ٢٨ ٥٤٦ نسمة.

٢٨ - وتشهد مستوطنتان توسعاً حول ألفي مناشي هما نوف شارون حيث فرضوا إقامة خمسين منزلاً للمستوطنين فوق أراض فلسطينية بالقرب من قرية حبله وجيفات تال ببناء ٤٠٠ وحدة جديدة. وأدت أعمال التشييد الكثيفة منذ منتصف عام ٢٠٠٤ إلى مضاعفة حجم مستوطنة ألفي مناشي ذاتها تقريبا^(٣٥).

٢٩ - وطراً توسع بالفعل على مستوطنة أرييل باتجاه الغرب بإضافة ٢ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤ منح المدعي العام الإسرائيلي بوزارة الإسكان والتشييد تصريحاً باستئناف تمويل بناء المستوطنات. وفي آب/أغسطس نشرت الوزارة نفسها إعلانات لتقديم عطاءات لبناء ١ ٠٠١ وحدة جديدة في الضفة الغربية بالإضافة إلى ٦٠٠ وحدة سكنية سبقت الموافقة عليها لمستوطنة معاليه أدوميم^(٣٨). وقامت مصلحة الأراضي الإسرائيلية بتسويق نحو ١ ٧٨٣ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية في عام ٢٠٠٤ معلنة عن خطط لعام ٢٠٠٥ لدعم بناء أكثر من ٦ ٣٩١ منزلاً جديداً للمستوطنين كما وافقت بأثر رجعي على ١٢٠ موقعاً خارجياً للاستيطان^(٣١). وتم تعديل القرار الأخير في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ عندما قررت الحكومة الإسرائيلية تكوين لجنة لتفكيك ٢٤ موقعاً خارجياً عقب نشر نتائج تقرير ساسون^(٣٢).

٣٠ - وفي قطاع غزة ازداد عدد الأوامر بمصادرة الأراضي طوال عام ٢٠٠٤ حيث كان ٣٥٠ مشروعاً بزيادة المستوطنات على الأقل بانتظار الموافقة. وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ حصل المجلس الإقليمي لغزة على الموافقة لبناء ٢٦ وحدة سكنية في جوش قطيف وبناء فصول دراسية جديدة في كفار دارون وتساريم ونيف ديكاليم^(٣٣).

٣١ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤ أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن حوافز مالية استثنائية للمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية^(٣٤). كما أعلنت حوافز جديدة لمستوطني قطاع غزة الذين ينتقلون إلى الضفة الغربية فضلا عن ٣٠.٠٠٠ دولار مكافأة للمستوطنين الذين ينتقلون إلى النقب أو إلى الجليل^(٣٥). ويتعين إخلاء المستوطنات في قطاع غزة في فترة ١٢ أسبوعا ابتداء من منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٥ كجزء من الإجراء المتعلق بفض الاشتباك الذي يبلغ حجمه ٦٨٠ مليون دولار^(٣٦).

الجدار

٣٢ - اعترف قرار الجمعية العامة د إ ١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بأن تشييد الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وما حولها يتعارض مع القانون الدولي. وبالرغم من ذلك، تواصل إسرائيل بناء الجدار في الضفة الغربية. ويبلغ طول الجدار ٢٠٩ كيلومتر تقريبا ويجري بالفعل بناء نحو ١٠٥ كيلومترات منه^(٣٧) ليشكل مجموعة الأسوار والخنادق والأسلاك الشائكة والرمال الناعمة المهيئة لاقتفاء الأثر ونظاما للرصد الإلكتروني وطرقا للدوريات. ويبلغ عرض مسافة إجماليها ٢٢ كيلومترا منه ٦٠ مترا في المتوسط تقوم أعمدة خرسانية يتراوح ارتفاعها بين ٨ و ٩ أمتار مما يشكل حائطا في معظم المناطق الحضرية كالقدس المحتلة وبيت لحم وقلقيلية وطولكرم^(٣٨).

٣٣ - واستنادا إلى خريطة المسار المخطط للجدار التي نشرتها حكومة إسرائيل في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥ يشمل الجدار قطاعات حول مستوطنات معاليه أدوميم وأرييل/إيمانويل التي تشكل ١٠٨ كيلومترات أو نسبة ١٦ في المائة من مسار الجدار بأكمله وإذا أضيفت القطاعات المذكورة أعلاه سوف يبلغ طول الجدار النهائي ٦٧٠ كيلومترا وهو ما يعادل ضعف طول الخط الأخضر. وعليه، فإن ٥٧ ٧٢٦ هكتارا أو ١٠,١٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية سوف تقع بين الجدار والخط الأخضر^(٣٧).

٣٤ - وسيكون الضرر الناجم من تدمير الأراضي والممتلكات بسبب بناء الجدار ضررا دائما مما يقوض قدرة الفلسطينيين على الانتعاش إذا سمحت بذلك الحالة السياسية. وفي هذا الصدد، يعترف الأمين العام مثلما طلبت ذلك الجمعية العامة في قرارها د إ - ١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وضع سجل بالأضرار الناجمة عن بناء الجدار ويتوقع أن يبدأ العمل فيه في أواخر عام ٢٠٠٥. وتم مؤخرا تجريف أو إتلاف نحو ٣٢٣ هكتارا من الأراضي بسبب بناء الجدار^(٣٩). ومن المتوقع عند اكتمال بناء الجدار تعذر الوصول إلى نحو ٨ ٥٠٠

هكتار من أشجار الزيتون (نحو مليون شجرة تقريبا) أو استحالة الوصول إليها^(٢١). ومن بين النتائج الأخرى لبناء الجدار ما يلي:

- مصادرة الأراضي ولا سيما تلك الواقعة شرق الجدار حيث تمثل الأراضي الزراعية المصدر الرئيسي لدخل سكانها
- مصادرة وتدمير وعزل مصادر المياه
- ضياع أو تعثر الاستثمارات مما يترتب عليه آثار مالية طويلة الأجل
- تدهور البيئة مما يؤثر على النبات والحيوان وفي جيولوجيا الموئل الفلسطيني
- آثار سلبية تلحق بالعلاقات الاجتماعية والروابط الأسرية بسبب القيود على الحركة
- هبوط حاد في النشاط التجاري (مما في ذلك ضياع فرص الوصول إلى سوق عرب - إسرائيل) وفي العمالة والنشاط الاقتصادي ولا سيما على طول الجدار ذاته
- نشوء المزيد من فئات "الفقراء الجدد" لا سيما في أوساط المزارعين وعمال المزارع
- زيادة الاعتماد على العمل والأسواق التجارية في إسرائيل من جانب الذين يعيشون في المناطق المغلقة.

٣٥ - وباستثناء سكان القدس الشرقية المحتل يتوقع أن يؤثر بناء الجدار مباشرة على حياة ٤٩ ٤٠٠ فلسطيني يعيشون في ٣٨ قرية وبلدة. ويعيش أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ فلسطيني في قطاع يمتد كيلومترا واحدا على طول الجدار. مما في ذلك القدس الشرقية المحتلة. وسيؤدي قطاع معاليه أدوميم المخطط إلى مصادرة ١٤ كيلومترا عبر الضفة الغربية أو نسبة ٤٥ في المائة من عرضها. وسيؤدي ذلك إلى تقييد حركة الفلسطينيين بين شمال الضفة الغربية وجنوبها فضلا عن الذين يعيشون في القدس الشرقية المحتلة أو حولها^(٤٠).

٣٦ - وسوف تضم المنطقة الممتدة بين الجدار والخط الأخضر باستثناء القدس الشرقية المحتلة ٥٦ مستوطنة إسرائيلية يعيش فيها نحو ١٢٣ ١٧٠ مستوطنا وهو ما يعادل نسبة ٧٦ في المائة من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية^(٣٧).

٣٧ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، لوحظ وجود ٦٣ بوابة في الجدار المبني دون أن يسمح للفلسطينيين من حاملي تصاريح صالحة إلا باجتياز ٢٥ منها^(٣٧). إلا أن نظام التصاريح يحد بدرجة كبيرة من حركة الفلسطينيين وقد أثبت قصوره عن تهيئة حياة يومية طبيعية^(٤١).

٣٨ - ويواجه الفلسطينيون الذين يعيشون في المناطق المغلقة الواقعة بين الخط الأخضر والجدار مستقبلا مجهولا فيما يتعلق بأحوالهم الخاصة ووضعية أراضيهم. وقد طُلب من نحو

٥٠٠٠ فلسطيني يقيمون في جنين وقلقيلية وطولكرم تقديم طلبات للحصول على تصاريح للبقاء والعيش في منازلهم^(٢١).

٣٩ - وسيؤدي الجدار إلى زيادة القيود المفروضة على المزارعين الذين يعيشون خارج المناطق المغلقة بين الخط الأخضر والجدار للوصول إلى أراضيهم في تلك المناطق. ويتعين على العاملين في المهن الطبية وأصحاب الأعمال والمنظمات الإنسانية الدولية تقديم طلبات للحصول على تصاريح. وإذا طبقت الأوامر العسكرية التي تقيد الدخول إلى المناطق المغلقة على الأجزاء الجديدة من الجدار فإن من المرجح بالتالي أن يواجه آلاف الفلسطينيين صعوبة في مواصلة العيش في منازلهم والوصول إلى أراضيهم^(٢١).

٤٠ - وتشير معظم التقديرات إلى تضرر ٢٢٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في ٦٠ مجتمعا محليا من جراء اكتمال المرحلة الأولى من الجدار في قلقيلية وطولكرم ومناطق جنين الغربية التي يعيش فيها نحو ٤٠ في المائة من اللاجئين. وخارج مدينتي طولكرم وقلقيلية لم تكن هذه المجتمعات تدخل ضمن أولوية اهتمامات الأونروا نظرا لانتعاش المنطقة نسبيا قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وكان اللاجئون المالكون للأراضي من أقل الناس حاجة للمساعدة وبفضل التسهيلات القليلة الموجودة في المنطقة، ما كانوا يعتمدون على الخدمات الصحية والتعليمية للأونروا إلا أن من المرجح أن تنشأ فئة جديدة من محدثي الفقر ولا سيما في أوساط العمال المعدمين. أما في خارج القدس فسوف يتأثر ١٢٠ من هذه المجتمعات المحلية تقريبا في مناطق سلفيت ورام الله والقدس وبيت لحم والخليل. وتوقعت الأونروا أن تتسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين بالمقارنة إلى السكان من غير اللاجئين في جعلهم أكثر تضررا من أوجه النقص المستجدة على أوضاعهم المعيشية^(٤).

٤١ - وتمثل مشاكل الحصول على خدمات التعليم والصحة جانبا من الأثر الضار الناجم من بناء الجدار على سبل معيشة اللاجئين. ويرتبط ذلك بصفة خاصة بعمليات الأونروا في ضواحي القدس نظرا لزيادة عدد المنشآت التابعة للوكالة (المدارس والمراكز الصحية) في المنطقة. ويلخص المركز الصحي للقدس التابع للأونروا الصعوبات التي يواجهها اللاجئون في الحصول على خدمات الوكالة. وفيما كانت زيارات المرضى القادمين من خارج المدينة قد وصلت إلى نحو ١٠ ٠٠٠ زيارة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ فقد انخفض هذا العدد لأكثر من النصف في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ استمر هذا العدد في الهبوط ليصل إلى ١١٢ ٤ زيارة مع انخفاض كبير في زيارات المرضى الذين يعانون من أمراض غير معدية ولتسجيل الرضع بغرض الحصول على اللقاحات. وفضلا عن ذلك، تلقى أكثر من ١٠٦ ٦٠٠ لاجئ في مستشفيات الأونروا الثلاثة بالقدس

رعاية صحية ثانوية في عام ٢٠٠٣. ولكن لن يكون في مقدور هؤلاء المرضى الوصول إلى المدينة بعد اكتمال الجدار^(٤٤).

الموارد الطبيعية والمياه والبيئة

٤٢ - وتفرض شركة ميكوروت وهي الشركة العامة الإسرائيلية التي تتولى إمداد نحو ٨٠ في المائة من مياه إسرائيل^(٤٢)، سيطرة شاملة على معظم المياه السطحية والجوفية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧^(٤٣) في حين يزداد اعتماد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي، على المياه التي يشترونها من شركة ميكوروت، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالجدار العازل وغيرها من أشكال المصادرة للأراضي، كما هو الحال بالنسبة لمدينة النبي الياس، حيث ترفض السلطات الإسرائيلية ربط أحد الآبار بالشبكة المحلية^(٤٤).

٤٣ - وتعرضت شبكات المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة لضرر ملموس جراء الأنشطة العسكرية للجيش الإسرائيلي. ففي قطاع غزة، بلغ حجم الضرر الذي وقع على الهياكل الأساسية للمياه في بيت حانون ما يعادل ٢٥٠.٠٠٠ دولار^(٤٥) هذا في الوقت الذي دُمر فيه أيضا ١٢٠ من خزانات المياه الخاصة بالمساكن و ١٧ بئرا خاصا تستخدم لتوفير مياه الشرب والري^(٤٦). وفي رفح، دمر الجيش الإسرائيلي ١٧ من أصل ٣٠ كيلومترا من أنابيب المياه، و ١٥ من أصل ٢٠ كيلومترا من أنابيب الصرف الصحي تبلغ بما يعادل ٩٠٠ ٧١٣ دولار^(٤٧)، فكان أن اختلطت مياه الشرب مع مياه المجاري، مما نتج عنه الأمراض التي تنقلها المياه. وتُعزى نحو ٧٠ في المائة من الأمراض الشائعة في المنطقة إلى تلوث المياه^(٤٨)، فضلا عن اكتشاف آثار لفيروس شلل الأطفال في إمدادات المياه بقطاع غزة^(٤٩).

٤٤ - كما قام الجيش الإسرائيلي بدفن الركام المتخلف في عدد من في المواقع، مما يهدد بخطر التلوث، ولا سيما في مناطق الكثبان الرملية التي تشكل مصفاة طبيعية لمستودع المياه الجوفية في غزة^(٥٠).

٤٥ - وتتعرض صحة البيئة أيضا للخطر بسبب رداءة وتدهور الهياكل الأساسية لنظام تصريف النفايات. فتدفعات الصرف الصحي غير المعالجة في الخليل تتسبب في مشاكل صحية، فضلا عما يمكن أن تتسبب فيه على المدى البعيد من تلوث لمستودعات المياه الجوفية الغربية^(٥١). وفي سلفيت، يتسبب الغاز المسال والنفايات الصلبة مما تخلفه مستوطنات المنطقة السبع عشرة في تلويث البيئة والزراعة والمياه. وكثيرا ما يجري التخلص من النفايات الصناعية دون معالجة في الأرض الفلسطينية. وقد تحوي مياه الفضلات غير المعالجة العديد من الملوثات، ولا سيما المعادن الثقيلة، مما يزيد من مخاطر التسمم والأوبئة من قبيل التهاب الكبد الوبائي، من الفصيلة ألف وعدوى الإسهال^(٥٢).

الصحة العامة

٤٦ - أفضى تدمير الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي إلى تدني نصيب الفرد من المياه المتوفرة وإلى تلوث مياه الشرب، مما تسبب في تزايد التهابات الجهاز الهضمي، خاصة بين الأطفال^(٥٣).

٤٧ - وازدادت حالات الإصابة بالإسهال بسبب الانقطاع المتكرر للكهرباء والمياه الذي يحدث في أثناء فترات حظر التجول المطولة. وأدى الازدحام في المدارس خلال المدهمات في رفح إلى تفشي مرض الجدري بين الأطفال الصغار^(٥٣). وعانت مخيمات وقرى منطقة نابلس بصورة قاسية من تفشي مرض النكاف في الفترة من خريف ٢٠٠٣ حتى آب/ أغسطس ٢٠٠٤، أصيب خلالها ٢ ١٩٠ طفلاً كان ٧٣ في المائة منهم قد تم تحصينهم من قبل^(٤).

٤٨ - كما تلاحظ الأونروا حالة تحول وبائي تتميز بتزايد الإصابات بالأمراض غير المعدية مثل مرض السكري وأمراض القلب والشرابين وأنواع السرطان المختلفة، مما يزيد من الأعباء التي تتحملها الموارد البشرية والمالية الشحيحة أصلاً لدى الأونروا^(٤) هذا فضلاً عن أن نسبة ٤٥,١ في المائة من الأسر المعيشية تجد صعوبة في الوصول إلى الخدمات الصحية لأسباب مالية، ونسبة ٤٠,١ في المائة بسبب إغلاق مناطقهم بواسطة إسرائيل، ونسبة ٣٨,٣ في المائة بسبب نقاط التفتيش العسكرية، ونسبة ٨,٢ في المائة بسبب الجدار الفاصل^(٥٤). وفي المناطق المتأثرة بالجدار، أفاد ٣٧,٧ في المائة من الفلسطينيين الذين يعيشون في "مناطق مغلقة" بما يواجهونه من صعوبات تحول دون الوصول إلى الخدمات والمرافق الصحية^(٥٥). وخلال السنوات الأربع الماضية، صار الوصول إلى مرافق العلاج الطبيعي بالنسبة إلى ٣٢٢ ٠٠٠ شخص يقيمون في المنطقة الوسطى من قطاع غزة أمراً شبه مستحيل^(٥٦).

٤٩ - وانخسرت التغطية بالتحصين في بعض الجيوب بالأرض الفلسطينية المحتلة، فيما لم يكتسب الحماية ضد الحصبة سوى أقل من ثلثي الأطفال الذين تم تحصينهم ضد هذا المرض^(٥٣). وكان من نتائج القيود التي تفرضها إسرائيل على سيارات وزارة الصحة الفلسطينية والعاملين بالوزارة أن تقلصت الخدمات المقدمة للمواطنين، فالتحصين في المناطق النائية مثلاً لا يُقدم اليوم إلا على أسس استثنائية وبدعم لوجستي ومادي من الأمم المتحدة^(٥٧).

٥٠ - كما تمت واحدة من كل ١ ٠٠٠ حالة ولادة في الأرض الفلسطينية المحتلة عند إحدى نقاط التفتيش، بينما تمت نسبة ٤,١ في المائة من حالات الولادة بالمنزل. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أدت ٧٠ حالة ولادة عند نقاط التفتيش العسكرية إلى وفاة الأم و/أو

المولود. وحتى عندما تكون النتيجة إيجابية بالنسبة للأم ووليدها، يمكن أن ينجم عن الإهانة والصدمة اللتين تتعرض لهما النساء وهن يعانين آلام المخاض من عواقب نفسية في الأجل الطويل^(٤٤).

٥١ - وتتجلى المعاناة النفسية لدى السكان في تزايد أعداد المرضى الذين يلتمسون العلاج من مشاكل تتصل بالصحة العقلية^(٥٣).

٥٢ - وقد تدهورت الحالة التغذوية للسكان. حيث يعاني نحو ١٥ في المائة من الأطفال من تضخم الغدة الدرقية أو تظهر عليهم آثار نقص اليود، مما يعرض أعدادا كبيرة من الأطفال للتخلف العقلي^(٥٧). ويعاني ٧٠ في المائة من الأطفال من حالات نقص في فيتامين ألف أو هم على وشك الإصابة بهذه الحالة^(٥٧). أما توقف النمو (تدني طول القامة مقارنة بالعمر)، فبلغ ٩ في المائة، والهزال (تدني الوزن مقارنة بالطول) فبلغ ٢,٥ في المائة بين الأطفال الفلسطينيين بسبب سوء التغذية^(٥٨).

٥٣ - علاوة على ذلك كان لانعدام الأمن الغذائي آثاره الضارة على صحة النساء والأطفال. وتظهر النتائج الأولية لدراسة أجرتها الأونروا أن ما يربو على ٦٠ في المائة من الأطفال دون العامين من العمر في غزة يعانون من فقر الدم كما يعاني منه أيضا ٣٦ في المائة من النساء الحوامل وما يزيد على ٤٣ في المائة من النساء المرضعات^(٤٤).

الغذاء

٥٤ - انخفض الاستهلاك الكلي من الأغذية لدى الأسر المعيشية الفلسطينية بنسبة ٢٥ إلى ٣٠ في المائة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(٦٢). ويعاني حوالي ١,٣ مليون شخص في الأرض الفلسطينية المحتلة، أي ٣٨ في المائة من السكان، من انعدام الأمن الغذائي، فضلا عن ٢٦ في المائة آخرين معرضون لأن يصبحوا في حالة انعدام الأمن الغذائي^(٥٩). وربع الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة عاجزون عن إطعام أنفسهم بصورة كافية حتى مع توافر المعونات الغذائية^(٥٥). ويعيش ١٦ في المائة من السكان الفلسطينيين حالة من فقر الكفاف لأن متوسط الاستهلاك الشهري لديهم يقل عن ٤٨ دولارا وليسوا قادرين ماليا على استهلاك الحد الأدنى من مقادير الأسعار الحرارية المطلوب تناولها وفق ما حددته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية^(٦٠).

٥٥ - وقد استنفدت استراتيجيات تدبير أمور المعيشة التي تتبعها أكثر الفئات ضعفا والشرائح السكانية المتضررة، بمن في ذلك الفقراء المزمنون و"الفقراء الجدد"، ولم تعد قابلة للاستمرار. فلجأت الأسر الفلسطينية إلى شراء الغذاء بالأجل من أصحاب البقالات أو

بالاقتراض من الجيران، وتخلت عن تسديد مصاريف الخدمات وباعت الأصول التي تملكها. ولجأ البعض الآخر إلى تدبير الأمر بفضل ما يتلقونه من مساعدات من أقاربهم. وفي بعض الحالات لجأ الفلسطينيون إلى تدابير استثنائية للتعامل مع أوضاعهم ومن ذلك مثلاً سحب أطفالهم من المدارس^(٥٩).

الشباب والتعليم

٥٦ - الأطفال هم أكثر الفئات تضرراً من الصراع. وعليهم تظهر أعراض المعاناة بصورة سافرة. وقد أفاد ٣٦ في المائة من الآباء والأمهات عن سلوكيات عدوانية ظهرت بين أطفالهم، ولاحظ ٣١ في المائة تدني الأداء المدرسي، كما أفاد ٢٥ في المائة بأن أطفالهم يتبولون في فراشهم. وذكر ٢٨ في المائة أن أطفالهم يعانون من الأحلام المزعجة بصورة منتظمة. وتتجلى هذه الأعراض الأربعة للمعاناة أكثر ما تتجلى في مخيمات اللاجئين وبين الأسر الأكثر فقراً في قطاع غزة^(٥٧).

٥٧ - وتتعرض حياة الأسرة وصحتها إلى الخطر على نحو أبلغ أثراً. وهناك كم متنام من القرائن يشير إلى أن شعور القلق المزمن وتدني احترام الذات والإحساس بفقدان السيطرة قد طغت على سكان الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يؤثر سلباً على الحياة والروابط الأسرية: فقد أفاد ٣٠,٨ في المائة من الأطفال بأنهم تعرضوا إلى شكل من أشكال العنف، بينما تعرض ٦٨ في المائة منهم إلى عنف بدني و/أو لفظي في المحيط المنزلي، و ٣٠ في المائة لعنف صادر من المعلمين. ونظراً لما يتركه سوء معاملة الأطفال على حياتهم من أثر عندما يصبحوا راشدين فمن شأن هذه النتائج أن تنذر بخطر يهدد مستقبل الاستقرار العائلي والاجتماعي^(٦١).

٥٨ - ووفقاً لدراسة عن تصورات الفلسطينيين العامة لظروفهم المعيشية أفادت نسبة ٥٤ في المائة من الأسر المعيشية التي تعاني الشظف الاقتصادي عن التدني المزمن للأداء المدرسي لدى أبنائهم، مقارنة بنسبة ٢٣ في المائة من الأسر التي تعيش فوق خط الفقر^(٦١).

٥٩ - ويجد أكثر من ٢٢٦ ٠٠٠ طفل في ٥٨٠ مدرسة أن الذهاب إلى المدرسة أمر مستحيل أو غير منتظم أو مخوف بالمخاطر الجسيمة في ظل أحوال الإغلاق وحظر التجول المفروض حالياً. فقد أغلقت ٢٧٢ مدرسة من مدارس الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترات مجموعها الكلي ٣٩١ يوماً في السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وضاع على المعلمين ما يربو على ٥٦ ٠٠٠ يوم مدرسي. وفي قطاع غزة أدت حالات الانقطاع عن التعليم على مدى ثلاث سنوات دراسية متتالية إلى ازدياد تدهور الأداء لدى الطلاب. وهبطت معدلات النجاح في مدارس الوكالة بين عامي ٢٠٠٠/٢٠٠١ و ٢٠٠٣/٢٠٠٤، فانخفض معدل

النجاح في الرياضيات بالنسبة لطلاب الصف السادس من ٦٨,٧ في المائة إلى ٣٣,٦ في المائة، بينما انخفض معدل النجاح في مادة العلوم بالنسبة لطلاب الصف الرابع من ٧١,٥ في المائة إلى ٣٨ في المائة. وتؤثر القيود المفروضة على التحرك في جودة التعليم لأن السلطات التعليمية تجد نفسها مضطرة لتوظيف أقرب المدرسين سكنا إلى المدارس ولا أكثرهم تأهيلا لأداء مهام التدريس المعنية^(٦٢).

٦٠ - وبلغت قيمة الخسائر التي لحقت بالجامعات الفلسطينية خلال السنوات الثلاث الماضية في البنى الأساسية ومرافق التدريس والتعلم والمعدات وكتب المكتبات ما يقدر بمبلغ ٤,٨٥ مليون دولار وبلغت نسبة الطلاب الذين انقطعوا عن الدراسة الجامعية ٧ في المائة في ٢٠٠٤ بعد أن عجزت الأسر عن تحمل نفقات الدراسة الجامعية^(٦٣).

المؤشرات الاقتصادية

٦١ - أدت التجزئة الجغرافية، بما في ذلك عزل القدس الشرقية المحتلة إلى تثبيت عناصر التأثير الاقتصادي، وإلى تدهور الوضع الاقتصادي للفلسطينيين واقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة بصفة عامة. وتفرض ندرة الأراضي (حيث يعيش ٤٠ في المائة من سكان قطاع غزة في ٦ في المائة من الأرض)، وارتفاع معدل زيادة السكان الذي يبلغ على الأقل ٣,٤ في المائة، وحادثة سن السكان (الذين تقل أعمار ٤٥,٨ في المائة منهم عن ١٥ سنة)، إلى نشوء المزيد من التحديات بوجه جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية^(٦٤).

٦٢ - ولا تزال القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية التحرك تسهم بدور رئيسي في ما تشهده الأرض الفلسطينية المحتلة من تدهور اجتماعي-اقتصادي مطرد. وتكشف تقديرات البنك الدولي للأداء الاقتصادي العام عما شهده عام ٢٠٠٤ من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٩، فيما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٧ في المائة. وهذا يعني أن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي تراجعت بالقيمة الدولارية من ٤,١ مليارات دولار سنة ١٩٩٩ إلى ٣,٣ مليارات دولار سنة ٢٠٠٤، فيما هبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ١٤٩٣ دولارا إلى ٩٣٤ دولارا في نفس الفترة^(٦٥) وطبقا لما أفاد به البنك الدولي، فقد استمر هذا الانكماش الاقتصادي رغم تحقيق مستويات غير مسبقة من حصص الفرد من المعونات الدولية التي صرفت للأرض الفلسطينية المحتلة خلال السنوات الأربع الماضية^(٦٦).

٦٣ - ولا تزال سوق العمل متأزمة. فرغم فترة شهدت زيادة في العمالة في عام ٢٠٠٣، ظل عدد العاطلين عن العمل في الربع الثالث من سنة ٢٠٠٤ أكثر بثلاثة أضعاف مما كان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وحسب بيانات دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني، تراجع عدد

الفلسطينيين العاملين بإسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية بما مجموعه ٩٧ ٠٠٠ نسمة منذ أواخر سنة ٢٠٠٠^(٦٦). ومع الأخذ في الحسبان عدد العمال المحبطين الذين كفوا عن البحث عن عمل^(٦٧)، فإن معدل البطالة في الربع الثالث من سنة ٢٠٠٤ بلغ، بعد تعديله، ٣٢,٦ في المائة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣ في المائة مقارنة بالربع الثالث من السنة السابقة^(٦٨). وهناك فرد واحد تقريباً من كل ثلاثة أفراد عاملين، يعمل لدى السلطة الفلسطينية أو الأونروا أو في منظمات غير حكومية^(٦٩).

٦٤ - وقد عمدت المجتمعات الريفية إلى تكييف أحوالها التماساً لسبل العيش بالعمل في الزراعة وفي أنشطة تجارية على مقربة من البيت^(٧٠) بيد أن هذه الخيارات مقتصرة على مساهمة الأحوال في الأجل القصير دون أن تستطيع استعادة الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة في فترة ما قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فالزراعة مخصصة في جزء كبير منها للأغراض الكفافية، والنشاط التجاري لن يكتب له الاستمرار إذا ما فقد الزبائن المحليون مصادر دخلهم الخارجية، أو لم يطرأ تحسن على إمكانية الوصول إلى المراكز الحضرية. كما تترتب على الانتقال من العمل المأجور إلى العمل الأسري غير النظامي وغير المأجور والعمل لحساب النفس، انخفاض مستوى العمل ذاته مما لا يسهم في استقرار العمالة أو توسعها^(٧١).

٦٥ - وكان أن دفع السكان الفلسطينيون ثمن تشتت الحياة الاقتصادية. فكل فرد عامل يعيل ٤ و ٦ من الأشخاص العاطلين عن العمل. وعلاوة على هذا، بلغ عدد الأسر المعيشية الفقيرة نسبة ٥٨,١ في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهناك أكثر من ٢,٢ مليون فقير فلسطيني؛ منهم نحو ١,٢٧ مليون في الضفة الغربية و ٩٤٥ ٠٠٠ في قطاع غزة^(٧٢).

٦٦ - وبعد هبوط الاستثمارات الخاصة في السنتين الأوليتين من الانتفاضة نتيجة استنفاد المدخرات الخاصة وعدم الاستقرار السياسي^(٧٣)، زادت الاستثمارات بنسبة ٥ في المائة في سنة ٢٠٠٣ بفضل الاستقرار الاقتصادي الملحوظ أواخر سنة ٢٠٠٢^(٧٤). بيد أن هذا الانتعاش المعتدل ما لبث أن توقف من جديد خلال سنة ٢٠٠٤^(٧٥).

٦٧ - ولم ينقطع الاعتماد على إسرائيل رغم القيود الصارمة المفروضة على حرية الحركة ورغم استكمال الجدار العازل في شمال الضفة الغربية. بل على العكس من ذلك، ظل الاقتصاد الريفي للضفة الغربية معتمداً على إسرائيل من أجل الوصول إلى سوقي الصادرات والعمل، وإن بمستوى أقل^(٧٦). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بلغت نسبة الواردات إلى الصادرات عن طريق معبر كارني، ثلاثة إلى واحد. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ارتفعت النسبة لتصبح ١٢ إلى ١، مما زاد إلى حد كبير من تحويل الإيرادات من قطاع غزة إلى إسرائيل^(٧٧).

٦٨ - وبلغت الخسارة الفلسطينية من المنتجات الزراعية نتيجة مصادرة الأراضي والعراقيل المفروضة على حيازة الموارد ٣٢٠ مليون دولار^(٧٥). ولأن ٤٥ في المائة من الأراضي الزراعية الفلسطينية (٨٩ ٨٢٦ هكتارا) مغروسة بأشجار الزيتون، فقد أفضت إجراءات الإغلاق الإسرائيلية وتحرشات المستوطنين الإسرائيليين بعمليات جمع ونقل الزيتون، إلى خسائر بملايين لا تحصى في الحصاد وفي مبيعات المحصول^(٧٦).

٦٩ - ومن بين سكان قطاع غزة المقدر عددهم بنحو ١,٣ مليون نسمة، يعيش ما يناهز ٤٠.٠٠٠ من صيد الأسماك. وقد أعاقَت السلطات الإسرائيلية صناعة الصيد في غزة بإغلاق ٤٠ في المائة من ساحل غزة أمام الصيادين، وتقييد الصيد في حدود ستة أميال بحرية من الساحل، بما يخالف حد العشرين ميلا المنصوص عليه في اتفاقات أوسلو^(٧٧). ونتيجة لذلك، انخفضت دخول معظم الصيادين بمعدل ٧٠ في المائة. وتسببت استراتيجيات الكفاح المعيشي في ظاهرة الصيد المفرط، حيث لجأ الفلسطينيون إلى استغلال موارد البحر بعد فقدانهم أعمالهم في إسرائيل^(٧٨).

٧٠ - ويؤدي المسار المخطط للجدار الإسرائيلي في واقع الأمر إلى نقل قبر راحيل ومنطقة الجوار المحيطة به من بيت لحم إلى حدود القدس الموسعة. وهذا ما أدى إلى القضاء على مناطق تجارية وسياحية فلسطينية كانت مزدهرة في الماضي. وإضافة إلى هذا، دفع الإغلاق المكثف وإقامة الحواجز وما تمخض عن ذلك من كساد في السياحة وفي الاقتصاد العام، نسبة تصل إلى ٩,٣ في المائة من أبناء المجتمع المسيحي في بيت لحم إلى الهجرة خلال السنوات الأربع الماضية^(٧٩).

وضع المرأة

٧١ - تظهر الأسر المعيشية التي ترأسها نساء نسبة فقر أعلى بمعدل ١,٣ من الأسر المعيشية التي يرأسها رجال. ويمثل عدم التقبل الذي يواجهه به المجتمع والأسرة عمل المرأة في غياب عائلين من الرجال عقبة كأداء أمام النساء الباحثات عن عمل مأجور^(٨٠).

٧٢ - ورغم ارتفاع مستوى المرأة من حيث التحصيل العلمي، فقد بقيت مهمشة في سوق العمل. فعلاقة الارتباط الإيجابية العامة بين تعلم المرأة ومشاركتها في القوة العاملة لا تنطبق على الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، لأن هذه العوامل، مقترنة بوجود الأعداد الكبيرة من السجناء الفلسطينيين من الرجال، والعدد المرتفع ممن لقوا حتفهم في غمار الصراع، وهدم المنازل ما فتئت تثقل كاهل اقتصاد الرعاية، وكاهل المرأة بالذات باعتبارها أول من يقدم هذه الرعاية^(٨١).

الوصول للمساعدة الإنسانية

٧٣ - تكبدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) ما يقارب ٣١ مليون دولار من الخسائر والتكاليف الإضافية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في الأرض الفلسطينية المحتلة من جراء التدابير الإسرائيلية، بما فيها القيود المفروضة على تنقل الأشخاص والبضائع بذرائع أمنية.

٧٤ - وتحملت الوكالة ما يربو على ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من التكاليف الإضافية نتيجة إعادة نقل الموظفين الدوليين إلى القدس وعمّان في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد اضطرت الوكالة في قطاع غزة إلى وقف توزيع الأغذية مرتين خلال سنة ٢٠٠٤ بسبب التدابير الأمنية المشددة التي ألحقت الضرر بحوالي ثلثي السكان اللاجئين^(٤).

٧٥ - وبلغت الخسائر الناجمة عن الأضرار التي ألحقها الجيش الإسرائيلي بمرافق الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة سنة ٢٠٠٤ ما يناهز ١٤١ ٠٠٠ دولار. وتشمل المرافق التي تضررت المدارس والعيادات ومراكز توزيع الأغذية^(٤).

٧٦ - كما تراجع عدد تصاريح دخول القدس التي تصدرها السلطات الإسرائيلية لموظفي الوكالة. فبحلول سنة ٢٠٠٤، كان ٢٦٢ من أصل ٤٧٨ موظفاً، أي ٥٥ في المائة من مجموع الموظفين يحملون تصاريح دخول سارية المفعول، مقارنة بنسبة ٨٣ في المائة في نهاية سنة ٢٠٠٣. وعلاوة على هذا، لا يزال ٩٣ موظفاً محرومين من التصاريح لأسباب "أمنية". وتسببت مدة الصلاحية القصيرة للتصاريح التي لا تتجاوز شهراً أو ثلاثة أشهر، إضافة إلى التأخيرات في إعادة إصدار تصاريح صالحة، في نشوء عراقيل حمة لعمليات الوكالة^(٤). وبلغت التكلفة الإجمالية لساعات العمل الضائعة سنة ٢٠٠٤ في قطاع غزة ١,٨٣ مليون دولار^(٤).

٧٧ - وحظرت السلطات الإسرائيلية نقل السلع الإنسانية من إسرائيل إلى غزة عن طريق معبر إريتر. وبعدها حُدد معبر كارني ليكون كنقطة عبور وحيدة للسلع الإنسانية المتوجهة إلى قطاع غزة. ويعيق تقديم المساعدة الإنسانية نظام نقل البضائع "من عربة إلى عربة" الذي فرضته السلطات الإسرائيلية على المركبات التي تنقل السلع. وقد زادت التكاليف زيادة كبيرة عقب هجوم انتحاري في ميناء أشدود في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٤. وبلغت التكاليف الإضافية التي تحملتها الوكالة من جراء عمليات الميناء ورسوم معبر كارني للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وحدها ما يناهز ٨ ملايين دولار^(٤).

ثالثاً - الجولان السوري المحتل

٧٨ - يوجد حالياً ما يناهز ٢٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي في ٤٤ مستوطنة بالجولان السوري المحتل. ونتيجة لقرار اتخذته السلطات الإسرائيلية، يتوقع أن يزيد السكان بمقدار ١٥ ٠٠٠ نسمة في غضون السنوات الثلاث القادمة. وقد سمحت السلطات الإسرائيلية فعلاً بإقامة تسع مستوطنات مع توسيع المستوطنات القائمة، مما يتطلب نزع ملكية ٣٥ هكتاراً من الأراضي واقتلاع ١ ٨٠٠ من أشجار التفاح والكرز في قرية مسعدة التي أعلنت منطقة عسكرية^(٨١).

٧٩ - وتقوم سنوياً شركة ميكوروت الإسرائيلية بضخ ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الجولان المحتل لتغذية شبكات توزيع المياه الإسرائيلية جنوباً وتزويد المستوطنين المحليين بكميات من المياه تفوق بسبعة أضعاف كميات المياه المخصصة للمواطنين السوريين^(٨٢). كما يستمر التمييز ضد السكان العرب في شكل ضرائب بمعدلات تفوق تلك المفروضة على المستوطنين الإسرائيليين في مجالات استعمال المياه، وتراخيص التلفزيون، والإسكان، والدخل والتملك، والتأمين الصحي، وضرائب المجلس المحلي وضرائب التأمين الوطني وضرائب القيمة المضافة. وكما تفرض إسرائيل ضرائب على محاصيل المزارعين السوريين^(٨٣).

٨٠ - وقد واصلت السلطات الإسرائيلية وضع ألغام أرضية مضادة للأفراد عبر مساحة ١٠٠ هكتار على طول الشريط الحدودي للجولان، وكان أن حالت بذلك بين المزارعين وزراعة أراضيهم كما قامت باحتثاث الأشجار^(٨٤).

٨١ - ولا توجد مستشفيات في القرى السورية المحتلة، وهي تعاني من نقص مزمن في المراكز الصحية والعيادات، مما يلحق الضرر بالنساء والأطفال^(٨٥). ويتعين على العرب السوريين أن يؤدوا ثمن جميع الخدمات الصحية، بما فيها الرعاية الصحية الأولية التي كانت مجانية قبل الاحتلال^(٨٥).

٨٢ - واستمرت السلطات الإسرائيلية في فرض شروط تعلم اللغة العبرية على التلاميذ السوريين، وفي الاقتصار على تدريس التاريخ اليهودي والأدب العبري^(٨٦).

٨٣ - وتعد إسرائيل السوق الوحيدة المتاحة للمزارعين العرب السوريين، وقد تسبب إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة في القضاء على ٣٠ في المائة من السوق الاستهلاكية لمنتجاتهم^(٨٧). كما تراجع إنتاج التفاح من ٢٥ ٥٠٠ طن سنة ٢٠٠٢ إلى ١٥ ٠٠٠ طن سنة ٢٠٠٣، وتقلصت مساحة الأراضي المزروعة من ٥ ٠٠٠ إلى ٢ ٠٠٠ هكتار. وفي

ضوء سياسة تخصيص الأراضي والتمييز المؤسسي، بما في ذلك منع العرب السوريين من حفر الآباء أو تجميع الثلوج لأغراض الري، يضطر المزارعون السوريون إلى التخلي عن أسباب رزقهم^(٨٣).

٨٤ - وما زال العمال السوريون في الجولان السوري المحتل يعانون من البطالة وعدم الأمان الوظيفي. فالذين يزاولون أعمالاً مؤقتة مهددون بالفصل في أي لحظة. ولا توظف المؤسسات العامة ولا الخاصة إلا المستوطنين الإسرائيليين حصراً، فيما ترفض توظيف المواطنين السوريين بذريعة شرط اللغة العبرية أو لأسباب أمنية^(٨٨).

٨٥ - ويخضع الطلاب الذين يزورون ذويهم خلال العطلات لتحقيقات أسبوعية على يد الشرطة^(٨٥). وقد اجتاحت السلطات الإسرائيلية منازل العرب السوريين ليلاً واعتقلت الشباب بتهمة مقاومة الاحتلال عن طريق كتابة الشعارات وتنظيم المظاهرات، والاحتفال بالمناسبات الوطنية أو توزيع المنشورات. كما اعتقلت إسرائيل خلال سنة ٢٠٠٤ ما مجموعه ١٩ عربياً سورياً في ظل ظروف اعتقال سيئة بسجون إسرائيلية نائية^(٨٩). وصدر الحكم على خمسة منهم بالسجن ٢٧ عاماً وعلى واحد منهم بالسجن ١٥ عاماً^(٩٠).

٨٦ - وما زال رهن السجون الإسرائيلية عدد لا يقل عن ١١ عربياً سورياً بسبب مقاومتهم الاحتلال^(٩١). ولا يمكن لزوارهم أن يتصلوا بهم مباشرة، وعندما تزور النساء العربيات السوريات أقاربهن في السجن، يخضعن لتفتيش شخصي دقيق و/أو يتركن للانتظار ساعات طويلة قبل أن يسمح لهن بدخول السجن^(٨٥).

٨٧ - ويُفاد بأن إسرائيل دفنت نفايات نووية في حاويات غير آمنة في مواقع متاخمة للحدود السورية بالجولان، مما أفضى إلى مخاوف إزاء تسرب اليورانيوم المنضب ووقوع كارثة إيكولوجية في المستقبل. وما زالت إسرائيل ترفض حتى اليوم الامتثال للاتفاقيات الدولية ذات الصلة أو السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية برصد مفاعليها النووية أو مواقع تخزين نفاياتها^(٩٢).

رابعاً - خاتمة

٨٨ - ومن المتوقع أن يظل الاستثمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حال من الركود بحسب تقرير البنك الدولي المعد حديثاً والمعنون "سيناريو الوضع الراهن"، الذي يفترض بأنه لن تطرأ تغييرات تُذكر على إجراءات الإغلاق، وأن الجدار الفاصل سيكتمل وأن عدد العمال الذين يعملون في إسرائيل سيستمر في الانخفاض وأن مساعدات المانحين ستتخفّف. وعليه ترتفع البطالة إلى نسبة ٣٧ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨، حيث أن الاقتصاد المحلي

لا يمكنه التعويض عن فرص العمل التي فقدت في إسرائيل، هذا فضلا عن تنامي القوة العاملة. كما سينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والدخل المحلي الإجمالي الفعلي للفرد بأكثر من ١٧ في المائة و ٢٠ في المائة علي التوالي بحلول عام ٢٠٠٨ مع إصابة ٦٢ في المائة من السكان بالفقر^(٩٣). ويقدر البنك الدولي أنه حتى لو طرأت زيادة أخرى على المساعدة الدولية المقدمة للأرض الفلسطينية المحتلة، فإنها لن تفعل سوى القليل لإيقاف مسار العملية الحالية للهبوط الاقتصادي الشامل^(٩٤).

٨٩ - ومن شأن تدهور الحالة الاقتصادية والفقر وتفاقم الحالة الصحية والتغذوية للنساء والأطفال وصعوبة الحصول على الخدمات الصحية أو الوصول إلى المرافق التعليمية أن تجعل بلوغ الغايات الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ أمرا هو من الصعوبة بمكان.

٩٠ - أما الخيار الدائم الذي يؤدي إلى خلق ظروف أفضل للتصدي للحرمان الاقتصادي والاجتماعي الحالي ويضمن كذلك حياة كريمة تكفل التمتع بالحقوق للمواطنين الفلسطينيين والسوريين الخاضعين للاحتلال، فهو يتمثل في إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية والجولان السوري. وهذا يؤكد الحاجة الماسة لتسريع عملية السلام وصولا إلى حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط.

الحواشي

- (١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، العدد ٩٧٣.
- (٢) مكتب منسق الشؤون الإنسانية، صحيفة وقائع المعلومات الإنسانية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.
- (٣) التدمير التام لرفح: عمليات الهدم الجماعي للمنازل في قطاع غزة (نيويورك: منظمة رصد حقوق الإنسان، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٧٦.
- (٤) مساهمة الأونروا في التقرير، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥.
- (٥) المرجع نفسه، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛ حيث يرد ما ذكر في DCI-PS تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، مصادر بتسليم.
- (٦) نشرة SG/SM/9857، الصادرة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و SG/SM/9569، الصادرة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.
- (٧) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، <http://www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/VBOL6A4KEC?OpenDocument&rc=3&emid=ACOS-635PER>
- (٨) <http://www.btselem.org/english/Administrative-Detention/Statistics.asp>
- (٩) <http://www.btselem.org/english/statistics/Minors-in-IDF-Detention.asp>
- (١٠) مساهمة اليونيسيف في التقرير، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(١١) تقرير وزارة شؤون السجون الفلسطينية، حسب الوارد في "٣٠٠ طفل فلسطيني في سجون إسرائيل" وكالة الأنباء الفلسطينية وفا (٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، http://english.wafa.ps/body.asp?field=tech_news&id=1839

(١٢) بدلا من تلقي العلاج الطبي المناسب، كان يوصف لهؤلاء الأطفال دواء باراسيتامول لكل مرض. تقرير وزارة شؤون السجون الفلسطينية، حسب الوارد في "٣٠٠ طفل فلسطيني في سجون إسرائيل" وكالة الأنباء الفلسطينية وفا (٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، http://english.wafa.ps/body.asp?field=tech_news&id=1839

(١٣) ليس بسبب خطأ ارتكبه: هدم المنازل العقابي خلال انتفاضة الأقصى (القدس: بتسليم، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، ص ١٥.

(١٤) مكتب منسق الشؤون الإنسانية، الجديد في الشؤون الإنسانية - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٤، حسب مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

(١٥) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، -1- quds-viol/quds-viol/arabic/arabic/www.pnrc.gov.ps، <http://www.pnrc.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds-viol-1-2005.html>

(١٦) "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة"، مذكرة من الأمين العام، A/59/381، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ص ١٨.

(١٧) مساهمة مكتب منسق الشؤون الإنسانية في التقرير، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(١٨) يشمل دعاوى تفيد بأن هذا التدمير ينظف المسار من الأجهزة المتفجرة المرتجلة؛ ولكن الجيش استخدم "مخارق" تركب من الخلف لكنها لا تكفل حماية أمامية للجرافات أو لسائقها. ويخلق تمزيق الشوارع المرسوفة خطاما متفتتا يمكن أن يسهل عملية إخفاء المتفجرات أو الفخاخ المتفجرة. التدمير التام لرفح: عمليات الهدم الجماعي للمنازل في قطاع غزة، ص ١١ و ٩٣ (تقييم بلدية رفح، ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤).

(١٩) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) "تقرير الأونكتاد بشأن الاقتصاد الفلسطيني يدعو لمضاعفة التزام المانحين إزاء التنمية" ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بالموقع <http://www.unctad.org/palestine> و <http://domino.un.org/UNISPAL.NSF/9a798adb322aff38525617b006d88d7/16a51bf9fefed2d285256f1f004cf535!OpenDocument>

(٢٠) مكتب منسق الشؤون الإنسانية، "تقرير أولي عن الحالة الإنسانية: عملية 'الدرع الأممي'" (آب/أغسطس ٢٠٠٤).

(٢١) مساهمة مكتب منسق الشؤون الإنسانية في التقرير، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(٢٢) مساهمة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة في التقرير، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(٢٣) جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني <http://www.palestinercs.org/Presentation%20جميعية%20الهلال%20الأحمر%20الفلسطيني%20PowerPoint%20Curfew%20Tracking%20July%202002-files/frame.htm>

- (٢٤) إحصاءات نُشرت من قبل إدارة سجل السكان بوزارة الداخلية الإسرائيلية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ورد ذكرها في جريدة هآرتس في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بالموقع <http://www.haaretzdaily.com/hasen/spages/524998.html>؛ وأيضا في تقرير جوفري آرنسون، "المستوطنون يخسرون معركة الاستيطان في غزة" تقرير عن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، المجلد ١٥، الرقم ١ بالموقع <http://www.fmep.org/reports/2005/Jan-Feb/v15n1.html>.
- (٢٥) وحدة دعم المفاوضات، إدارة شؤون المفاوضات، "تقرير مستكمل عن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية الأخيرة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤"، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ص ٢.
- (٢٦) الأمريكيون المؤيدون للسلم الآن، يدعوت أحرونوت، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ورد ذكره في تقرير السلام في الشرق الأوسط، المجلد ٦، العدد ٣، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤.
- (٢٧) وحدة دعم المفاوضات، إدارة شؤون المفاوضات، "تقرير مستكمل عن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية الأخيرة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤"، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ص ١-٢. تجدر ملاحظة أن الخطة هاء-١ تهدف إلى ربط مستوطنات الضفة الغربية بتلك الموجودة في القدس الشرقية المحتلة، بالإضافة إلى ربطها بإسرائيل.
- (٢٨) وحدة دعم المفاوضات، إدارة شؤون المفاوضات، "تقرير مستكمل عن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية الأخيرة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤"، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ص ١.
- (٢٩) هآرتس، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥. بعد موافقة الحكومة الإسرائيلية، أُحيلت هذه الخطة إلى مجلس التخطيط الأعلى للضفة الغربية في شباط/فبراير. ويتطلب تنفيذ الخطة الموافقة النهائية من المجلس.
- (٣٠) هآرتس، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.
- (٣١) "إسرائيل تخطط من أجل ٦٠٠٠ مسكن استيطاني بالضفة الغربية - تقرير" رويترز، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بالموقع <http://www.alnet.org/thenews/newsdesk/L25597642.htm> "جماعة الأمريكيون المؤيدون للسلم الآن" تهاجم خطة لبناء أكثر من ٦٠٠٠ منزل استيطاني جديد، والإذن بإقامة ١٢٠ مخفر أمامي غير شرعي، Americans for peace now، بالموقع <http://www.peacenow.org/updates.asp?rid=0&cid=337> (تم دخول الموقع في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥).
- (٣٢) هآرتس، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥. يخلص هذا التقرير من إعداد الحماية تاليا ساسون بتكليف من الحكومة الإسرائيلية إلى أن جميع المخافر الأمامية للمستوطنين غير شرعية وأن الحكومة الإسرائيلية دعمت تلك المخافر وأدرجتها في الميزانيات، وقد بلغت - حسب تقرير ساسون - ١٠٥.
- (٣٣) "رسالة معهد البحوث التطبيقية في القدس بمناسبة عيد الميلاد" بالموقع <http://www.arij.org/Christmas%202004/index.htm>.
- (٣٤) وحدة دعم المفاوضات، إدارة شؤون المفاوضات، "تقرير مستكمل عن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية الأخيرة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤"، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ص ٣.
- (٣٥) كوناك أوركهات، "مستوطنو قطاع غزة يمكن أن يذهبوا إلى الضفة الغربية"، الغارديان (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، <http://www.guardian.co.uk/international/story/0.1352889.00.html>.
- (٣٦) جوفري آرنسون، "المستوطنون يخسرون معركة الاستيطان في غزة" مرجع سابق.
- (٣٧) مكتب منسق الشؤون الإنسانية، تحليل أولي عن الآثار الإنسانية المترتبة على تنوعات الجدار العازل في شباط/فبراير ٢٠٠٥، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥.

- (٣٨) فريق السياسات المعني بالطوارئ الإنسانية، مكتب منسق الشؤون الإنسانية، الأونروا، الآثار الإنسانية المترتبة عن الجدار العازل بالضفة الغربية علي المجتمعات الفلسطينية، نشرة مستكملة، رقم ٤ (القدس: مكتب منسق الشؤون الإنسانية، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، ص ٣ ومساهمة مكتب منسق الشؤون الإنسانية في التقرير، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.
- (٣٩) أوضحت دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠٠٤ أن ٦٤,٢ في المائة من الأسر تعارض اقتراح أفراد الأسرة بزواج يعيش في الجانب الآخر من الجدار، ”الحالة داخل الجدار“، (بيت لحم، مركز معان للتنمية، ٢٠٠٤)، ص ٢.
- (٤٠) مكتب منسق الشؤون الإنسانية، تحليل أولي عن الآثار الإنسانية المترتبة علي تنوعات الجدار العازل في شباط/فبراير ٢٠٠٥، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥. يوجد نحو ٢٣ ٠٠٠ فلسطيني تقريباً يحملون تصاريح إقامة بالقدس الشرقية.
- (٤١) فريق السياسات المعني بالطوارئ الإنسانية، مكتب منسق الشؤون الإنسانية، الأونروا، الآثار الإنسانية المترتبة عن الجدار العازل بالضفة الغربية علي المجتمعات الفلسطينية، نشرة مستكملة، رقم ٤ (القدس، مكتب منسق الشؤون الإنسانية، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، ص ٢٨، ومساهمة مكتب منسق الشؤون الإنسانية في التقرير، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.
- (٤٢) فريق السياسات المعني بالطوارئ الإنسانية، مكتب منسق الشؤون الإنسانية، الأونروا، نشرة مستكملة، رقم ٤ (القدس، مكتب منسق الشؤون الإنسانية، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، الملحوظة رقم ١٦، ص ٣٥.
- (٤٣) تقرير مقدم من السيد جيورجيو جاكوملي، المقرر الخاص، عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، E/CN.4/2000/25 (باللغة العربية)، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، ص ١١، الفقرتان ٢٤ و ٢٥. في منطقة بيت لحم، تم إدراج المزيد من الأراضي الزراعية حالياً ضمن الجيوب التي أنشأها الجدار العازل، ولكنها باتت تفصل المزارعين عن كثير من أراضيهم الزراعية المحيطة بهم وعن موارد المياه الخاصة بالزراعة، والتي تُستخدم كاحتياطي أثناء فصل الجفاف وفي الأوقات التي لا تعمل فيها خطوط أنابيب المياه ”ميكوروت“ المملوكة لإسرائيل. فريق السياسات المعني بالطوارئ الإنسانية، مكتب منسق الشؤون الإنسانية، الأونروا، الآثار الإنسانية المترتبة على الجدار العازل بالضفة الغربية علي المجتمعات الفلسطينية، نشرة مستكملة، رقم ٤ (القدس، مكتب منسق الشؤون الإنسانية، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، ص ٢٣.
- (٤٤) الأونروا، دراسة إفرازية خاصة بالأونروا: تقارير عن الجدار الفاصل بالضفة الغربية، ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بالموقع <http://domino.un.org/unispal.nsf/0/9c463d6eff83545885256ee700513b91?OpenDocument>.
- (٤٥) تقديرات الفريق الدولي للإدارة، في تقرير مكتب منسق الشؤون الإنسانية، ”تقرير أولي عن الحالة الإنسانية: عملية ’الدرع الأمامي‘“ بالموقع <http://domino.un.org/unispal.nsf/0/5e4e866e111a903085256f01004f6bae?OpenDocument>.
- (٤٦) مجموعة فلسطين للهيدرولوجيا بالتنسيق مع هيئة إدارة المياه الفلسطينية، ”مشروع رصد المياه والمرافق الصحية والنظافة العامة: أثر الأزمة الحالية على الضفة الغربية وقطاع غزة“ تقرير دراسة استقصائية رقم ١٢، آب/أغسطس ٢٠٠٤، ص ٢، متاح على الموقع <http://www.phg.org/campaign>.
- (٤٧) بلدية رفح، تقييم الأضرار، ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، في التدمير التام لرفح: الهدم الجماعي للمنازل في قطاع غزة (نيويورك: منظمة رصد حقوق الإنسان، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، صفحة ٧٦.
- (٤٨) التدمير التام لرفح: الهدم الجماعي للمنازل في قطاع غزة (نيويورك: منظمة رصد حقوق الإنسان، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، صفحة ٩٢. الأونروا ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، تقييم الاحتياجات الإنسانية لرفح، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

- (٤٩) التدمير الشام لرفع: المرجع السابق، صفحة ٩٢. مقابلة منظمة رصد حقوق الإنسان مع جواكيم بول، اليونيسيف، مدينة غزة، ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤.
- (٥٠) "الورقة الفنية الرابعة - المستوطنات"، في تقرير البنك الدولي المعنون ركود أم إحياء؟ فك الارتباط الإسرائيلي والآفاق الاقتصادية لفلسطين (القدس): البنك الدولي، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ص ١، متاح على الموقع <http://www.worldbank.org/ps> وعلى الموقع <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/WESTBANKGAZAEXTN/0,contentMDK:20209926-pagePK:141137~piPK:217854~theSitePK:294365.00.html> ملحوظة ٢٢ ص ٦.
- (٥١) "وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة تشيد محطة لمعالجة المياه العادمة"، بيان صحفي من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ص ١، بالموقع <http://www.notes.reliefweb.int/w/rwb.nsf/0/77fla2148ac3497f49256f8a0017bfab?OpenDocument>.
- (٥٢) أطباء العالم، الحجاز النهائي، شباط/فبراير ٢٠٠٥، ص ١٩.
- (٥٣) مساهمة منظمة الصحة العالمية في التقرير، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.
- (٥٤) مؤسسة كاريتاس، القدس، "النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية بشأن أثر التدابير الإسرائيلية على الحالة الاقتصادية للأسر المعيشية الفلسطينية"، بيان صحفي، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛ "الآثار الإنسانية المترتبة عن الجدار العازل بالضفة الغربية على المجتمعات الفلسطينية"، بموقع المؤسسة العالمية المسيحية للأراضي المقدسة، <http://www.heef/index.cmf/mod/news/ID/16/SubMod/NewsView/NewsID/1175.cmf>.
- (٥٥) مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في التقرير، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.
- (٥٦) روبين لونغ، "OPT: رعاية المعاقين في غزة"، المعونة الأمريكية للاجئين في الشرق الأدنى، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بالموقع <http://www.notes.reliefweb.int/w/rwb.nsf/0/01d024a0c141360549256f87001c109d?OpenDocument>.
- (٥٧) مساهمة اليونيسيف في التقرير، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.
- (٥٨) اليونيسيف، "السنين الأولى"، بالموقع <http://www.unicef.org/opt/children.html>.
- (٥٩) مساهمة برنامج الأغذية العالمي في التقرير، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.
- (٦٠) البنك الدولي، ٢٠٠٤، الفقر في الضفة الغربية وغزة بعد ثلاث سنين من الأزمة الاقتصادية.
- (٦١) مساهمة اليونيسيف في التقرير، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛ تورود ذكر "دراسة عن التصورات العامة للفلسطينيين بشأن أحوالهم المعيشية"، المعهد الجامعي لدراسات التنمية، جنيف، تقرير رقم ٧ (تموز/يوليه ٢٠٠٤).
- (٦٢) مساهمة الأونروا في التقرير، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥؛ وكذلك مساهمة اليونيسيف في التقرير، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.
- (٦٣) مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في التقرير، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. تذكر اليونيسيف معدل نمو قدره ٣,٩ في المائة في "من لحة واحدة: الأراضي الفلسطينية المحتلة"، بالموقع www.unicef.org/infobycountry/opt-statistics.html.
- (٦٤) مساهمة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة في التقرير، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تورود ما ذكر في تقرير البنك الدولي، فض الاشتباك، الاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (الجدول ١، ص ٣٠).
- (٦٥) المرجع نفسه، ورد ذكره في تقرير البنك الدولي، ركود أم إحياء؟، ص ٤٢.

- (٦٦) مساهمة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة في التقرير، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، توردا ما ذكر في تقرير البنك الدولي، أربع سنوات من الانتفاضة، إجراءات إغلاق المعابر وأزمة الاقتصاد الفلسطيني: تقييم، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ص ١٤.
- (٦٧) مساهمة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة في التقرير، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. يشمل هذا التعريف العمال المحيطين الذين أعياهم البحث عن العمل.
- (٦٨) نفس المرجع. معدل النمو المعياري للبطالة، وهو ٢٦,٨ في المائة، زاد أيضا بنسبة ثلاث نقاط مئوية مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. وهذا التعبير المعياري يشمل الأشخاص العاطلين عن العمل الذين يبلغون من العمر ١٥ سنة أو أكثر ولم يعملوا قط خلال الأسبوع المعياري والذين هم متاحون للعمل ويبحثون عن عمل أثناء الأسبوع المشار إليه. أما الذين يعملون في إسرائيل وتغيّبوا عن عملهم بسبب إغلاق المعابر، فيُعدون عاطلين عن العمل، وكذلك الأشخاص الذين ينتظرون العودة إلى عملهم في إسرائيل وفي المستوطنات.
- (٦٩) نفس المرجع. حسب بيانات القوى العاملة بدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، فإن ذلك يمثل زيادة في نسبة الأشخاص المستخدمين في القطاع العام مقارنة بعام ٢٠٠٣ (٢٩ في المائة) وبما قبل الانتفاضة (٢٣ في المائة).
- (٧٠) مساهمة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة في التقرير، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. حسب دراسة حديثة، ففي ١٨ من ٣٠ عينة مجتمعية، لم تكن الزراعة النشاط الرئيسي في أي من المجتمعات قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في حين أصبحت النشاط الاقتصادي الرئيسي في عام ٢٠٠٤. وعمل حوالي ٥٦ في المائة من الأسر المعيشية في تلك المجتمعات بالزراعة الكافية لإعاشة أسرهم فقط. التكيف الاقتصادي والتجزئة في ريف الضفة الغربية (غير منشور).
- (٧١) مساهمة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة في التقرير، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. في عام ٢٠٠٠ انخفض استثمار القطاع الخاص بأكثر من ٣٠ في المائة ثم انخفض بنسبة ٤٠ في المائة أخرى في عام ٢٠٠١ (انظر تقرير البنك الدولي، أربع سنوات من الانتفاضة، وإجراءات الإغلاق وأزمة الاقتصاد الفلسطيني: تقييم، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٢٤).
- (٧٢) هذا "الانتعاش الهش" في عام ٢٠٠٣ لم يكن كافيا لإعادة قاعدة رأس المال إلى مستوياتها التي كانت عليها قبل الانتفاضة (المرجع نفسه، ص ٢٤).
- (٧٣) مساهمة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة في التقرير، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. توردا ما ذكر في تقرير البنك الدولي ر كود أم إحياء؟ ص ٦.
- (٧٤) وجد البحث الميداني لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة أن المشاريع الريفية الوحيدة التي ما زالت تستخدم أعدادا كبيرة من العمال هي تلك التي لا تزال تستطيع الوصول إلى الأسواق الرسمية الإسرائيلية. وهي تشمل مزارع الخيار ومشاعل النسيج ومعامل قطع الأحجار (مكتب المنسق الخاص، التكيف الاقتصادي والتجزئة).
- (٧٥) البنك الدولي، ر كود أم إحياء؟ فك الارتباط الإسرائيلي والآفاق الاقتصادية لفلسطين (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، مذكور في مساهمة مكتب المنسق الخاص، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ص ٢.
- (٧٦) في عام ٢٠٠٣، ظل ١٠ ٠٠٠ طن متري من زيت الزيتون الفلسطيني، وقيمته ٣٥ مليون دولار، بدون بيع. مساهمة مكتب منسق الشؤون الإنسانية في التقرير.

- (٧٧) مكتب منسق الشؤون الإنسانية، "مكتب منسق الشؤون الإنسانية، الجديد في الشؤون الإنسانية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤"، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٣، بالموقع <http://www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/MHII-66V3TX?OpenDocument>.
- (٧٨) مكتب منسق الشؤون الإنسانية في التقرير، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة/مكتب منسق الشؤون الإنسانية، تكاليف الصراع: الوجه المتغير لبيت لحم (القدس، الأمم المتحدة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ١١.
- (٧٩) تقرير الأمين العام بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (E/CN.6/2005/4) المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٤، الفقرة ١٣.
- (٨٠) نفس المرجع، الفقرة ١٤.
- (٨١) "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة" مذكرة من الأمين العام (A/59/381)، بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الفقرة ٩١.
- (٨٢) نفس المرجع، الفقرة ٩٢.
- (٨٣) نفس المرجع، الفقرة ٩٧.
- (٨٤) نفس المرجع، الفقرة ٩٤.
- (٨٥) نفس المرجع، الفقرة ٩٩.
- (٨٦) نفس المرجع، الفقرة ٩٦.
- (٨٧) شهادة نصر الله (بالعربية)، "تقرير عن موسم التفاح لعام ٢٠٠٤ في الجولان" (مجدل شمس: مركز الخدمات الزراعية، الجولان للتنمية، ٢٠٠٥)، بموقع منظمة الجولان للتنمية <http://www.jawlan.org/reports/applereport2004.htm>.
- (٨٨) نفس المرجع، ص ٢٣، الفقرة ٩٨.
- (٨٩) "إدارة السجون تواصل إجراءاتها التعسفية، (بالعربية)، ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، بموقع منظمة الجولان للتنمية <http://www.jawlan.org/news/news.asp?sn=644>.
- (٩٠) انظر A/59/381.
- (٩١) موقع منظمة الجولان للتنمية <http://www.jawlan.org/prisoers/prisoners.htm>. "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة"، مذكرة من الأمين العام، A/59/381، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ص ٢٣، الفقرة ٩٩.
- (٩٢) المرجع نفسه، الفقرة ٩٥. انظر أيضا قرار الجمعية العامة ١٠٦/٥٩ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" والأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٢٩، العدد ١٠٤٨٥.
- (٩٣) مساهمة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة في التقرير، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد أوردت ما ذكر في تقرير البنك الدولي: ركود أم إحياء؟، ص ٧.
- (٩٤) مرجع سبق ذكره، الصفحات ٣١ إلى ٣٦.